من الحكم، حيث تمّ التأكيد ان «الحكم الذاتي هو الوضع النهائي للمناطق المحتلة؛ وانه يعني السكان وليس الأرض؛ وتحددت صلاحياته بكونها صلاحيات ادارية، وليست تشريعية، أو سياسية؛ وان الصلاحيات التشريعية ستبقى تستمد مصادرها من السلطات الاسرائيلية»[٣٣]؛ على ان يتمّ ذلك، كله، في اطار الفلسفة الاسرائيلية القائلة ان الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع هو «عرب أرض ـ اسرائيل»، ويشكل «أقلية قومية» داخل «اسرائيل الكبرى».

وفي هذا الاطار، أقدمت اسرائيل، بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، على الغاء الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع العام ١٩٨٠، واستبدالها بروابط القرى، من أجل التشكيك بوحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، وايجاد قيادة محلية تجلس معها الى طاولة المفاوضات. غير ان هذه المحاولة باءت بالفشل، بعد ان أعلنت م.ت.ف. عدم شرعية هذه الروابط، ودعت الى مقاطعتها؛ واستجاب معظم المؤسسات الشعبية والوطنية، والغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني، لهذه الدعوة، الأمر الذي جعل عضوية الروابط تقتصر على بعض العملاء، الذين استمروا دونما أمل، حتى أعلن عن حل هذه الروابط.

ومع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ونتيجة لاستمرارها، وشموليتها، وتصاعدها، والحقائق الجديدة التي أحدثتها، تزايدت الأصوات الاسرائيلية التي تطالب بايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية. فلم تجد اسرائيل، والولايات المتحدة الاميركية، سوى العودة الى صيغة الحكم الذاتي، عبر ثوب جديد، ارتداه، هذه المرة، وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، الذي قدم الى المنطقة، وقام بثلاث جولات مكوكية على عواصمها، كانت حصيلتها ما سمي بـ «مبادرة شولتس»، المستوحاة من اتفاقيتي كامب ديفيد.

واتضح ممّا تسرب من هذه المبادرة، ان شولتس «أكد، مجدّداً، على صيغة الحكم الذاتي، على ان تكون الفترة الانتقالية مدّتها ثلاث سنوات، بدلاً من خمس... وان تلتحق الأطراف، عدا م.ت.ف. في اطار جدول زمني (مستعجل)، بمؤتمر دولي للسلام، لا يعدو ان يكون مظلّة لمفاوضات ثنائية بين اسرائيل والأطراف الأخرى»[٣٤].

هذه المبادرة لم تكن تهدف الى ايجاد حل للقضية الفلسطينية، بقدر ما كانت تهدف الى اعطاء مهلة لاسرائيل، تتمكن، خلالها، من القضاء على الانتفاضة، وفك العزلة المفروضة عليها، واعادة تلميع صورتها في الخارج.

وازاء فشل «مبادرة شولتس»، واستمرار التفاعلات التي أحدثتها الانتفاضة، وتزايد الضغوط المحلية والدولية، من أجل تقديم أفكار جديدة للتسوية السياسية، ومع تراجع فكرة المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات الكاملة، بعد ان عارضته كل من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، ولقي مناهضة كلية لدى الليكود والقوى اليمينية المتطرفة، تقدّم شامير، في أثناء زيارته للولايات المتحدة الاميركية، في نيسان (ابريل) ١٩٨٩ ، بمشروعه الذي لم يتضمّن أي جديد، باستثناء فكرة اجراء الانتخابات في المناطق المحتلة. وفي الشهور التالية، تطور هذا المشروع ليصبح مشروعاً رسمياً، أطلق عليه «مبادرة الحكومة الاسرائيلية للسلام»، بعد ان أقرّته الحكومة في ١٤/٥/١٩٨٩، وصادق عليه الكنيست بعد ذلك بثلاثة ايام، في ١٧/٥/١٩٨٩.

يستند هذا المشروع، الذي تضمّن ٢٠ بنداً، الى اتفاقيتي كامب ديفيد؛ ويؤكد ثوابت الليكود المعروفة؛ كما يشدد على تسمية الضفة الفلسطينية بعبارة «يهودا والسامرة»، باعتبارها جزءاً